

جامعة الملك خالد

للعلوم الإنسانية

دورية علمية نصف سنوية - محكمة



المجلد الثاني عشر- العدد الأول (يونيو 2025)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية دورية علمية نصف سنوية، متخصصة في العلوم الإنسانية، محكمة في آلية قبول البحوث القابلة للنشر بها، وتهدف إلى نشر الإنتاج العلمي للباحثين في تخصصات العلوم الإنسانية، وتعنى بالبحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية التي تتسم بالمصداقية واتباع المنهجية العلمية السليمة.

أهداف المجلة:

- الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية في إثراء العلوم الإنسانية.
- نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال العلوم الإنسانية بفروعها المختلفة.
- الإضافة إلى مرموم المعرفة في الدراسات الإنسانية.
- إبراز جهود الباحثين في الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوعات الإنسانيات.

هيئة التحرير:

رئيس التحرير	أ.د. عبدالرحمن حسن البارقي
مديرة التحرير	د. جميلة ناصر آل محيا
عضو هيئة التحرير	أ.د. متعب عالي البحيري
عضو هيئة التحرير	أ.د. مفلح زابن القحطاني
عضو هيئة التحرير	أ.د. عبدالحميد سيف الحسامي
عضو هيئة التحرير	د. أحمد علي آل مريع
عضو هيئة التحرير	د. حمساء حبيش الدوسري

قواعد النشر:

1. تقديم البحث إلى المجلة هو التزام وتعهد من الباحث بعدم انتهاك الحقوق الفكرية.
2. نشر البحث في المجلة يتضمن موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر للمجلة.
3. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. يجب أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة واتباع المنهجية العلمية، وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
5. أن لا يكون قد سبق نشر البحث، أو قُدم للنشر في مكان آخر.
6. أن لا يكون البحث جزءاً من كتاب منشور أو مستلاً من رسالة علمية.
7. أن لا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة بما في ذلك الجداول والملاحق والمراجع.
8. في حالة الأبحاث المشتركة (الجماعية) تُرفق اتفاقية موقعة من الباحثين تتضمن نسبة إسهام كل باحث في العمل المقدم للنشر بالمجلة.
9. يلتزم الباحث بتقديم ما يفيد بمصدر تمويل الأبحاث في حالة وجود دعم لتلك الأبحاث.
10. أن يحتوي البحث على عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، وعلى ملخصين باللغتين في حدود (250) كلمة لكل ملخص، ويتضمن الملخصان الهدف، والمشكلة، والمنهج، وأهم النتائج، والكلمات المفتاحية.
11. دفع رسوم التحكيم والنشر في المجلة بمقدار ألفي ريال.
12. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة للباحث/ين في صفحة مستقلة.
13. إرفاق شهادة تدقيق لغوي للأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
14. استخدام نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في التوثيق داخل النص وفي كتابة المراجع.
15. رومنة المصادر والمراجع العربية بعد كتابتها بالعربية مباشرة، وقبل الانتقال إلى المصادر والمراجع بلغة أجنبية.
16. تكتب البحوث العربية بخط Traditional Arabic حجم 16 للمتن، و 12 للهوامش.
17. تكتب البحوث الإنجليزية بخط Times New Roman حجم 12 للمتن، وحجم 10 للهوامش.
18. المسافة بين الأسطر. (1.0)

19. يوضع عنوان البحث وصفة الباحث في صفحة مستقلة على النحو الآتي: العنوان بالعربية بمقاس 20، واسم الباحث مقاس 18، وصفته مقاس 14، وباللغة الإنجليزية العنوان مقاس 16، واسم الباحث مقاس 14، وصفته مقاس 12.
 20. تُراعى الشروط الفنية لنوع الخط وحجمه في الأبحاث التي تتضمن اللغتين العربية والإنجليزية.
 21. على الباحث الالتزام بالتعليمات الفنية، والتدقيق اللغوي قبل إرسال بحثه إلى المجلة.
- يُقَدَّم البحث من خلال نظام التحرير للمجلات العلمية بجامعة الملك خالد على موقع المجلة أو موقع وحدة المجلات والجمعيات العلمية بجامعة الملك خالد.

الترقيم الدولي: ISSN: 1685-6727

أبحاث العدد:

م	البحث	الصفحة
1	استعارات "جبل طويق" وانشطار الدلالة المتوازية دراسة لسانية دلالية في خطابات الأمير محمد بن سلمان د. مستورة مسفر العرابي	28-1
2	الإرشاد السياحي ودوره في تنمية القدرة التنافسية للوجهات السياحية في المملكة العربية السعودية د. هيفاء بنت حمود بن صالح الشمري	60-29
3	التسويق الإعلامي للتراث الثقافي "القهوة السعودية أنموذجاً د. محمد بن جبريل الزيلعي	95-61
4	تداوليات الخطاب الساخر واستراتيجياته الحجاجية د. خالد بن سعيد أبو حكمة	127-96
5	المُعَرَّبَاتُ الْفَارِسيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَلَابِسِ وَالْثِيَابِ بَيْنَ الْمُخَصَّصِ وَالْمُعْجَمِ الْعَرَبِيِّ لِأَسْمَاءِ الْمَلَابِسِ، دِرَاسَةٌ لُغَوِيَّةٌ د. منى بنت محمد بن عبد الرحمن الشمراني	156-128
6	بين سياق النص وسياق الحدث: تحليل الخطاب في نونية خليل مطران في مدح الملك عبد العزيز أ.د. مصطفى محمد تقي الله بن مايا	186-157
7	تقييم الملاءمة المكانية للمناطق الاستثمارية في منطقة السودة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية د. سلمى عبد الله حسن الغرابي	225-187

م	البحث	الصفحة
8	خصائص المسكن والرضا عنه في أبها الحضرية د. عبد الله بن معيض مصحوب آل كاسي القحطاني	274-226
9	رأي في الدلالة الزمنية لاسم الفاعل المعلقات السبع نموذجاً د. فرح بن أحمد المالك	310-275
10	معوقات القياس في علم الاجتماع وسبل التعامل معها أ.د. عبد العزيز بن حمود الشري	336-311
11	ظاهرة الألم في ديوان "طيور تشكو من الريح" لمحمد الحسون (دراسة وصفية تحليلية) أ.د. عبد الرحمن بن أحمد السبت	372-337
12	نمذجة إمكانيات البيئة الطبيعية للسياحة في منطقة المدينة المنورة باستخدام التقنيات الجيومكانية الحديثة د. أمينة عطا الله عبد ربه الرحيلي	398-373
13	القرى التراثية في مدينة أبها ومراكزها الإدارية ودورها في التنمية السياحية. أ. فاطمة مبارك محمد عسيري . د. سعد جبران هادي القحطاني	441-399
14	الغرائب في كتاب البخلاء للجاحظ. د. نايف عبد العزيز بن قليل الحارثي	470-442
15	دور العمل التطوعي في تعزيز هوية طالبات التعليم العالي "جامعة طيبة نموذجاً" د. ندا عبد الله اليأس	508-471

معوقات القياس في علم الاجتماع وسبل تذليلها

أ.د. عبد العزيز بن حمود الشثري

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Obstacles to measurement in sociology, and ways to overcome them

professor AbdulAziz H. Alshethry

Professor of Sociology

Al-Imam Muhammad bin Saud Islamic University

مستخلص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف أهم معوقات القياس في ميدان علم الاجتماع، واقتراح بعض سبل التغلب عليها. واستخدم فيها المنهج التحليلي الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم تلك المعوقات (إنسانية ومنهجية ومجتمعية) تتمثل في: الاختلاف بين البشر وتأثيره على عينة البحث، والتغير الاجتماعي وتأثيره على ثبات النتائج وإمكانية التنبؤ بمستقبل الظاهرة، والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وعلاقتها بإجراء التجارب على البشر، وعلاقة الباحث بالمبحوث وتأثير ذلك في صعوبة تحقيق الموضوعية في القياس، وتعدد الظاهرة الاجتماعية وارتباطها بمكونات الشخصية الإنسانية وعلاقة ذلك بصعوبة فصل عناصر الظاهرة الاجتماعية وتحليلها، وعدم دقة المقاييس الاجتماعية، وهو ناتج عن عدم دقة المفاهيم والمصطلحات في علم الاجتماع، وأثر ذلك على جودة قياس المتغيرات في البحث الاجتماعي، وقد لاحظ الباحث الكثير من التداخل بين هذه المعوقات حيث ارتبط بعضها ببعض وكان بعضها سببا أو نتيجة للبعض الآخر، وذلك لأسباب تتعلق بالطبيعة البشرية للإنسان وسلوكه، سواء كان باحثا أو موضوعا للبحث، وقدم الباحث عددا من التوصيات والمقترحات التي يرى أنها قد تعين الباحثين في ميدان علم الاجتماع و العلوم المتصلة به أيضا. وهي: الحرص الشديد والعناية التامة بتحديد المفاهيم لكل المتغيرات المراد قياسها، والعناية الفائقة باختيار العينة الممثلة للمجتمع أو الفئة الاجتماعية المراد دراستها تمثيلا صادقا، والعمل على تنويع مناهج البحث في الدراسة الواحدة، وكذا أدوات جمع البيانات، وألا يكتفي الباحث بمنهج واحد وأداة واحدة، والإيمان بأهمية البحوث التتبعية للظواهر الاجتماعية؛ حيث من خلالها يمكن التغلب على إشكالية عدم الاستقرار في هيئة الظاهرة الاجتماعية وظروف حدوثها، والحرص على التزام الموضوعية والبعد عن التحيز، وتشجيع الباحثين على إجراء البحوث والدراسات المشتركة التي يشارك فيها باحثون من أطياف مختلفة في المجتمع، وألا يدرس الباحث ظاهرة هو جزء منها أو مشكلة هو يعاني منها، فيصعب عليه الفصل بين ذاته وموضوع بحثه، والانتقال من المنهج التجريبي إلى المنهج شبه التجريبي، وعدم التعسف في مساواة الظاهرة الاجتماعية بالظاهرة الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع، الظاهرة الاجتماعية، القياس الاجتماعي، معوقات القياس.

Abstract:

This study aimed to identify the most important obstacles to measurement in the field of sociology, and to suggest some ways to overcome them. The inductive analytical approach was used, and the study concluded that the most important of these obstacles are: the difference between people and its impact on the research sample, social change and its impact on the stability of results and the possibility of predicting the future of the phenomenon, human dignity and human rights and their relationship to conducting experiments on humans, the relationship between the researcher and the researched and the impact of this on the difficulty of achieving objectivity in measurement, the complexity of the social phenomenon and its connection to the components of the human personality and its relationship to the difficulty of separating and analyzing the elements of the social phenomenon, and the inaccuracy of social measures, which is a result of the inaccuracy of concepts and terminology in sociology, and the impact of this on the quality of measuring variables in social research. The researcher noticed a lot of overlap between these obstacles, as some of them were linked to each other and some were a cause or result of others, for reasons related to the human nature of man and his behavior, whether he was a researcher or a subject of research. The researcher presented a number of recommendations and suggestions that he believes may help researchers in the field of sociology and related sciences as well. They are: extreme care and attention to defining the concepts for all variables to be measured, great care in choosing a sample that represents the society or social group to be studied, with honest representation, and working to diversify research methods in a single study, as well as data collection tools, and that the researcher should not be satisfied with one method and one tool, and belief in the importance of follow-up research on social phenomena, through which the problem of instability in the form of the social phenomenon and the circumstances of its occurrence can be overcome, and keenness to adhere to objectivity and avoid bias, and encourage researchers to conduct joint research and studies in which researchers from different spectrums in society participate, and that the researcher should not study a phenomenon that he is part of or a problem that he suffers from, so that it becomes difficult for him to separate himself from the subject of his research, moving from the experimental method to the quasi-experimental method, and not being arbitrary in equating the social phenomenon with the natural phenomenon.

Keywords: Sociology, Social phenomenon, social measurement, Measurement obstacles.

المبحث الأول: مدخل للدراسة:

وفيه توضيح إشكالية البحث وأهمية الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها على النحو الآتي:

إشكالية الدراسة:

يشكك بعض الباحثين في إمكانية القياس للظاهرة الاجتماعية، ولا سيما الباحثون في علم الاجتماع، كما ذكر العمري (2020): "نتعرض بين الحين والآخر إلى حملات نقد قوية بأن علومنا مازالت مشروعا لفلسفة الكلام التي لا تستقر على حقيقة ثابتة فهي دائمة التغير تبعا لاجتهادات فلسفية من هنا وهناك" (ص 3). وفي الحقيقة أن الجدل قديم ومستمر بين أنصار الاتجاه الكمي والاتجاه الكيفي في الدراسات الاجتماعية؛ حيث يورد كل من الفريقين دلائل وحججا تدعم وجهة نظره.

فعلى سبيل المثال: نجد القصاص (2007) يؤكد أن الاتجاه العام في مثل هذه البحوث والدراسات (الاجتماعية) هو استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية، وذلك لتحديد الخصائص وإبراز الاتجاهات العامة في الظواهر الاجتماعية وتحليل العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي غير متحيز.

وفي المقابل تقول القاسم (2021): "وهنا يمكن القول بأننا أصبحنا في أمس الحاجة اليوم للتعرف عن كتب على مناهج البحث الكيفي، وذلك لما لها من قدرات عظيمة في سر أغوار المشكلات والظواهر الاجتماعية والإنسانية، والوصول إلى جذور المشكلات بعيدا عن السطحية والركض وراء الأرقام وآراء الناس واتجاهاتهم" (ص 547).

وخلاصة القول أن كلا من أنصار الاتجاه الكمي والاتجاه الكيفي أو النوعي، لديه ما يمكن اعتباره حجة منطقية مقبولة. وعليه فإن الظاهرة الاجتماعية والإنسانية عموما تختلف عن الظاهرة الطبيعية في كونها وطبيعتها وتعقدها، كما ينبغي العلم بأن هذه الظاهرة يمكن أن تخضع للبحث العلمي الكمي وأن تضبط بالقياس الرقمي في حدود معينة، ولكن لا تخلو عملية القياس لهذه الظاهرة من معوقات وعقبات، إن لم يكن في الإمكان إزالتها والتغلب عليها بشكل نهائي، فإن بالإمكان تذليلها والتخفيف من آثارها بطرق علمية متعددة تتعلق بالباحث وبالعينة الخاضعة للبحث والأدوات والوسائل المستخدمة في جمع البيانات والأساليب المتبعة في تحليلها. وتأتي الدراسة الحالية لتسليط الضوء على أهم معوقات القياس في علم الاجتماع على وجه الخصوص. تلك المعوقات التي نتجت عن طبيعة هذا العلم وموضوعه ومناهجه على نحو مختصر، دون الدخول في تفاصيل عملية القياس وآليات تنفيذه، والتي هي مبسطة بشكل كاف في كتب الإحصاء والمناهج.

ولقد حاول العلماء في ميدان العلوم الاجتماعية تطوير مقاييس للظواهر وللسمات الاجتماعية والنفسية، مماثلة لما توصل إليه علماء العلوم الطبيعية من مقاييس، والواضح في تلك المقاييس التي تم تطويرها على يد علماء الاجتماع وعلم النفس وغيرهم، إنما هي لقياس متغيرات غير مرئية، أي لا تخضع للملاحظة المباشرة، فالذكاء، والتدين، والقوة وغيرها هي مفاهيم ليس من السهل ملاحظتها. (الوفائي، 1989)

وقد أشار القصاص (2007) إلى أن الإحصاء أداة لا تستخدم إلا في العثور على إجابات عن أسئلة تتصل ببيانات يمكن التعبير عنها بصيغ كمية. وهناك في مجال العلوم الاجتماعية موضوعات لا حصر لها لا يمكن صياغة البيانات الخاصة بها في صورة كمية على نحو دقيق، ومن ثم لا يستطيع الباحث استخدام التحليل الإحصائي في دراستها.

وقد لاحظ بوهرنستدت أن الباحثين لم يكتشفوا بعد كيفية تحديد نوع الكميات الأساسية في العلوم الاجتماعية مثل تلك التي توجد في العلوم الطبيعية؛ وذلك لأن المفاهيم الاجتماعية كبيرة العدد وغامضة ولا توجد علاقة بين بعضها البعض كما هو الحال في العلوم الطبيعية، ونتيجة لذلك فإن هناك نقصاً في النظريات البديهية التي يمكن تقييمها وتوجيهها. (Bohrnstedt, 1983). لذلك كانت البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية من أصعب البحوث، وتحتاج إلى حرص زائد ومهارة فائقة من الباحث (القصاص، 2007).

وهذه الدراسة هي محاولة للتركيز على قضايا القياس في علم الاجتماع خاصة، بين العلوم الإنسانية والاجتماعية رغم اشتراك هذه العلوم مع علم الاجتماع في كثير من معوقات البحث الكمي والقياس، إلا أن الباحثين في علم الاجتماع يعانون من إشكاليات أكبر وأشد تعقيداً نظراً لموضوع البحث الأساسي ووحدة التحليل فيه وهي الظاهرة الاجتماعية. بخلاف علم النفس مثلاً؛ حيث وحدة التحليل فيه هي الفرد والسلوك الفردي، ولذا تم لهم بعض النجاحات في التجريب والضبط المعملية في بعض فروع علم النفس.

كما استطاع علماء التربية التحكم في أخذ العينات الممثلة تمثيلاً شاملاً في الميدان التربوي وأجروا بعض التجارب فيما يتعلق بقياس الفروق بين أنواع من الطرق والوسائل التربوية على عينات تم التحكم بها إلى درجة كبيرة، في حين يواجه علماء الاجتماع الكثير من المشكلات في استخدام المنهج التجريبي، وفي أخذ العينات التي تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً يمكن الاطمئنان إليه.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث في تعرف أهم معوقات القياس في علم الاجتماع على وجه الخصوص، وما يمكن أن تواجه به هذه المعوقات من أساليب وآليات لتمكين الباحثين في علم الاجتماع من إخضاع الظواهر التي يدرسونها للقياس ما أمكن إلى ذلك سبيلاً. وعلى هذا تتحدد إشكالية الدراسة الحالية في العبارة الآتية:

ما أهم معوقات القياس في علم الاجتماع وكيف يمكن التغلب عليها؟

تساؤلات البحث:

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس للدراسة التساؤلات الآتية:

- 1- ما الظاهرة الاجتماعية وما طبيعتها؟
- 2- ما أهم المعوقات التي تواجه الباحثين في قياس الظاهرة الاجتماعية؟
- 3- ما أهم المقترحات المناسبة للتغلب على معوقات قياس الظاهرة الاجتماعية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في محاولة تعرّف أهم معوقات القياس في ميدان علم الاجتماع، واقتراح بعض السبل المناسبة للتغلب على تلك المعوقات. ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الآتية:

- 1- تحديد الظاهرة الاجتماعية وطبيعتها.
- 2- تحديد المعوقات التي تواجه الباحثين في قياس الظاهرة الاجتماعية.
- 3- تحديد المقترحات المناسبة للتغلب على معوقات قياس الظاهرة الاجتماعية.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تنبع أهمية الدراسة من أهمية القياس بشكل عام وأهميته في علم الاجتماع بشكل خاص تلخص في تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه القياس في علم الاجتماع، وإثراء المكتبات العلمية.

الأهمية التطبيقية: وتتضح من خلال توجيه الباحثين إلى معوقات القياس في علم الاجتماع وسبل التغلب عليها في ضوء نتائج الدراسة.

المبحث الثاني: مفاهيم الدراسة:

وفيه عرض مختصر لأهم ما يرد في الدراسة من مصطلحات حول علم الاجتماع والظاهرة الاجتماعية والقياس الاجتماعي وما يتعلق بها في محاولة لتحديد مفاهيمها بشكل علمي دقيق، تمهيدا لمناقشتها في الفقرات الآتية من الدراسة.

1- مفهوم علم الاجتماع:

عرّف إميل دوركايم علم الاجتماع بأنه العلم الذي يهتم بدراسة البناء الاجتماعي وما به من مؤسسات من حيث مقوماتها ووظائفها. (Durkheim, Emile 1983)

ويعرف علم الاجتماع أيضا، بأنه: "هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد أو الاحتمالات التي تخضع لها هذه الظواهر في تردها أو اتجاهها أو اختفائها". (مسعود، 2011 ص 14)

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية علم الاجتماع بأنه دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية كما تبدو في الزمان والمكان للتوصل إلى قوانين التطور التي تخضع لها المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغيرها (بدوي، 1978).

وقد عرفه كثيرون غير هؤلاء بما يقترب أو يبتعد قليلا عما ذكر، ولكن القواسم المشتركة في تعريفات الباحثين لعلم الاجتماع تدور حول دراسة الظواهر الاجتماعية وأحوال المجتمعات البشرية، دراسة علمية موضوعية بهدف الوصول إلى القوانين التي تحكمها في تطورها وتغيرها من حال إلى حال. وهذا ليس له علاقة بموضوع القياس الذي هو مدار بحثنا هذا.

2- مفهوم الظاهرة الاجتماعية:

تعرف الظاهرة الاجتماعية في علم الاجتماع، وتحديدًا كما ورد في كتاب قواعد المنهج في علم الاجتماع لدوركايم (1988) بأنها: ضرب من ضروب السلوك سواء كان ثابتًا أو غير ثابت، وأن هذا السلوك قد يعم المجتمع كله، ويشكل نوعًا من القهر لبعض أفراد.

ويربط نيقولا تيماشيف (1980) في كتابه (نظريات علم الاجتماع) الظاهرة الاجتماعية بالسلوك الاجتماعي، ويعرفها بأنها: ضروب معينة من السلوك البشري والفكر والنشاط الاجتماعي تتصف بالاستمرار، وهي تتبلور وتنمو وتتطور متميزة عن الحوادث والعلاقات والسلوكيات الفردية التي أدت إلى وجودها.

ويرى وافي (1983) أن الظواهر الاجتماعية تتمثل في نظم عامة يشترك في اتباعها أفراد مجتمع ما ويتخذونها أساسًا لتنظيم حياتهم الجمعية وتنسيق العلاقات التي تربطهم ببعضهم البعض والتي تربطهم بغيرهم.

ويلاحظ في كل هذه التعريفات أنها تدور حول ما يصدر عن الأفراد في مجتمع ما من أنماط السلوك التي تعم وتشيع في المجتمع، ولكن هناك من يخلط بين النظام الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية - كما في تعريف وافي - في حين نجد آخرين يفرقون بين الظاهرة الاجتماعية والنظام الاجتماعي على أساس أن النظام الاجتماعي أكثر استقراراً من الظاهرة وأن الظاهرة تنشأ بطريقة تلقائية بخلاف النظام الذي قد يتوفر فيه القصد والإرادة المجتمعية، وأن الظاهرة قد تكون إيجابية أو سلبية بخلاف النظام، وغير ذلك من الفوارق. ولا يتسع المجال لعرض كل هذا في هذه الدراسة التي نركز فيها على معوقات القياس في علم الاجتماع.

ولذا يمكن تعريف الظاهرة الاجتماعية إجرائياً في ضوء الدراسة الحالية على النحو الآتي: هي جميع أنماط السلوك الجمعي التي تنشأ في مجتمع ما سواء كانت سلبية أو إيجابية، ويراد من الباحثين دراستها وإخضاعها للقياس العلمي.

3- مفهوم القياس الاجتماعي:

ارتبط مصطلح القياس الاجتماعي لفترات من الزمان بما شاع استخدامه في علم النفس الاجتماعي من طريقة في قياس العلاقات الاجتماعية داخل جماعة محددة لقياس ما يحدث ضمن هذه الجماعة من جذب وتنافر، وتشئت وتماسك وما إلى ذلك، والمسمى (القياس السيكميومي)، ولكن مع شيوع استخدام الأساليب الإحصائية في علم الاجتماع ونجاح عدد من البحوث الكمية في الاقتراب من تحديد معالم الظاهرة الاجتماعية أخذ مفهوم القياس الاجتماعي يتوسع ليشمل جميع الطرق التي يتم بها التعبير عن الظواهر والحوادث والمشكلات المجتمعية بطريقة رقمية بعيداً عن الألفاظ النسبية والتعابير الكيفية التقديرية التي لا تنفك عن شعور وانطباع من يستخدمها، فأصبح ينظر إلى القياس الاجتماعي بأنه التعبير عن المفاهيم الاجتماعية كمياً بأرقام حسابية. (العمرى، 2020 ص. 3).

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف القياس الاجتماعي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: قياس الظواهر الاجتماعية كمياً من حيث حجمها وانتشارها وتوزعها واتجاهها، وإجراء المقارنات الزمانية والمكانية للظواهر الاجتماعية. وقياس مدى ارتباط الظواهر بعضها ببعض وتأثر كل منها بالمتغيرات المختلفة.

4- مفهوم معوقات القياس في علم الاجتماع:

المعوقات جمع معوق، والمعوق في اللغة - كما ورد في معجم المعاني الجامع - اسم فاعل من

عَوَّقَ ويقال عَوَّقَ يَعَوِّقُ، تعويقاً، فهو مُعَوِّقٌ، عَوَّقَهُ عَنْ عَمَلِهِ: شَعَّلَهُ عَنْهُ، عَاقَهُ

https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA/?#google_vignette

وينبغي العلم بأن المعوقات غير الموانع؛ حيث إن الموانع تحول دون تحقق الشيء في حين أن

المعوقات تجعل الوصول إليه صعباً، وفرق بين الصعب والمستحيل.

ولذا فالمعنى المراد من هذا المصطلح معوقات القياس في علم الاجتماع إجرائيا في هذه الدراسة هو: كل ما كان سببا في صعوبة تصميم أو استخدام المقاييس الرقمية لدراسة الظاهرة الاجتماعية التي هي موضوع علم الاجتماع، دراسة علمية موضوعية.

المبحث الثالث: معوقات القياس في علم الاجتماع:

هناك العديد من المعوقات التي أوردها الباحثون وعلماء المناهج، يرون أنها تجعل من عملية القياس لظاهرة الاجتماعية التي هي الموضوع الأساس في علم الاجتماع أمراً غير يسير، وكل تلك المعوقات التي ذكروها تدور حول طبيعة تلك الظاهرة ومصدرها، وهو الإنسان الذي يشارك في صنع تلك الظاهرة وهو الذي يريد أن يدرسها، وأيضاً فإن هذه المعوقات متداخلة ويؤثر بعضها على بعض، ولكن طبيعة التناول العلمي تفرض علينا تصنيف تلك المعوقات وجعلها في فقرات مستقلة، رغم الاعتراف بوجود التداخل بينها، ذلك التداخل والتشابك الذي هو سمة الحياة الاجتماعية وما يتصل بها. ويمكن اختصار تلك المعوقات في النقاط الآتية:

1- الاختلاف بين البشر:

عالم البشر عالم ينطوي على الكثير من الاختلافات فيما بينهم، فلا تكاد تجد اثنين يتماثلان في كل شيء، وإن وجد بينها التشابه فلا يوجد التطابق. وهذه سنة إلهية، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩) ﴿﴾ (سورة هود: 118-119). وهذا الاختلاف بين البشر ليس اختلافاً في جانب واحد من جوانب الحياة، بل هو اختلاف في كل شيء. فتختلف أشكالهم وألوانهم وقدراتهم البدنية والعقلية وأنماط تفكيرهم ومعتقداتهم وأمزجتهم وطباعهم، كما تختلف ظروفهم وخبراتهم وتجاربهم وما إلى ذلك، مما يدخل في تكوين شخصية الإنسان جملة.

وهذا ما يجعل من الصعوبة على الباحثين في علم الاجتماع الحصول على عينة ممثلة للمجتمع المراد دراسته من بين هؤلاء البشر المختلفين، ذلك الاختلاف الواسع. في حين أن مواد الدراسة في العلوم الطبيعية، كالفيزياء والكيمياء وغيرها، تتجانس مكوناتها بشكل كبير جداً يجعل من السهل على الباحثين في تلك العلوم إجراء الدراسة على عينة صغيرة، والحكم على بقية مكونات المادة من خلال فحص تلك العينة بدرجة عالية من الثقة، فيحين يعاني الباحثون في علم الاجتماع في محاولة الحصول على عينة ممثلة للمجتمع المراد دراسته ولو كان مجتمعاً محدوداً. وكتب الإحصاء تشهد بذلك حيث اجتهد العلماء في ابتكار الوسائل والطرق المختلفة لسحب عينات من المجتمعات البشرية يمكن الاطمئنان إلى تمثيلها للمجتمع التي سحبت منه بطريقة علمية، وهم أيضاً يقرّون بأن ذلك التمثيل للمجتمع الأصلي لا يمكن أن يكون تاماً، بل يكفي بدرجة عالية من الثقة وليس تامة، وهذا ما له علاقة بصعوبة القياس في علم الاجتماع؛ إذ إن مرحلة اختيار العينة من أصعب مراحل البحث الكمي في الدراسات الاجتماعية.

2- التغير الاجتماعي:

من المتعارف عليه أن المجتمعات الإنسانية تتميز بالتغير والتحول من حال إلى حال فهي ليست ذات طابع مستقر مستمر على مدى السنين، وإنما تمر بعمليات متعددة ومختلفة من التغير، بل إن التغير الاجتماعي ينظر إليه بأنه ظاهرة شائعة، كما أنه ظاهرة قديمة قدم الإنسان (أبو ساق وإبراهيم، 2023). ولذلك تواجه الباحثين في علم الاجتماع صعوبات كبيرة لأنهم يدرسون سلوك الإنسان والإنسان متغير وغير ثابت وأحواله وأفكاره وظروفه تتغير من حالة لأخرى ومن زمان لآخر، وكذلك المكان الذي يعيش فيه، فالسلوك البشري في تغير دائم، ومدى تغيره من فترة لأخرى أوسع مما نزن، لدرجة تجعل من الصعوبة بمكان إعطاء تنبؤات علمية دقيقة عنه (القصاص، 2007). وقد ذكر بعض الباحثين أن من أسباب صعوبة إخضاع الظواهر الاجتماعية للمخبر تغير تلك الظواهر بشكل سريع نسبيا، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما (بن صغير، 2013). وهذا التغير والتحول في هذه الظواهر يحدث لأسباب كثيرة منها ما هو تلقائي، ومنها ما هو من تدخل الإنسان وتخطيطه لإدخال تغييرات مرغوبة في المجتمع. وتتووع هذه التغييرات وتمس جوانب كثيرة في البناء الاجتماعي، ويتداخل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها في بعض، كما سيتضح فيما يأتي بشأن معوقات القياس في علم الاجتماع.

وخلاصة القول: أن التغير في الظواهر الاجتماعية ذو علاقة قوية بما يواجه الدارسين لتلك الظواهر من صعوبات وخصوصا عند محاولة إخضاعها للقياس الكمي والتعبير عن أحوالها بلغة الأرقام.

3- الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان:

الإنسان مخلوق مكرم مكلف، سخر الله له ما في الأرض وفضلله على ما فيها من المخلوقات، قال الله تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} [الإسراء: 70].

فإذا كان هناك من يدافع عن حقوق الحيوان ويرفض إجراء التجارب عليها، ولو لمصلحة العلم، فإن الأمر بالنسبة للإنسان أكبر وأشد؛ حيث تحميه الشرائع الدينية والقوانين الدولية، ولا يستطيع الباحثون إخضاعه للدراسة والتجريب، أو حتى أخذ المعلومات والبيانات المتعلقة به إلا بمحض إرادته. فمثلا يقرر المبدأ الأول من إعلان نورمبرغ والمادتين 23 و32 من إعلان هلسنكي والمادة الخامسة من اتفاقية Oviedo، أنه لا يمكن إجراء أي بحث على شخص من دون موافقته الحرة والمستنيرة والصريحة. ويجب أن تكون موافقة الشخص المعني خطية.

ومن جهة أخرى ينص قانون نورمبرغ على أنه يجب أن يكون لدى الشخص المشارك في الأبحاث، الأهلية القانونية للموافقة، والتي تتم عن حرية اختيار دون أي تدخل من أحد، أو غش أو خوف، أو

تحايل، أو خداع، ويجب أن يكون على بينة وفهم وافٍ بما سيحدث؛ مما يمكنه من أخذ القرار. (رمال، 2022)

وقد جاءت هذه التشريعات وغيرها، بعد تسارع الكشوفات العلمية وانشغال الإنسان بالبحث العلمي وتطوير نفسه في هذا المجال دون أن يهتم بتطوير أخلاقه، ومع كثرة الانتهاكات التي عرفت بها البحوث باسم العلم، خصوصاً تلك التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، وهو الأمر الذي أدى ببعض المهتمين بأخلاقيات البحث العلمي إلى طرح هذا الموضوع بشكل رسمي، وكان ذلك بتأسيس أول لجنة للأخلاقيات العلمية سنة 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية. (النيل وعبد الحميد، 2010، ص. 51)، ومن ذلك الوقت وقضية أخلاقيات البحث العلمي تلقى اهتماماً واسعاً على المستوى القانوني والتشريعي، وكذلك في الأوساط الأكاديمية؛ حيث أصبحت ميداناً من ميادين البحث العلمي، كتب فيه الكثير من الأبحاث وعقدت له المؤتمرات والندوات في العديد من دول العالم.

وبناءً على هذا أصبح الباحثون لا يملكون التصرف في أفراد عينة الدراسة بما يرونه ملائماً لسير عملية البحث، دون اعتبار لهذه الجوانب الحقوقية الشرعية والقانونية للإنسان، في حين يملك الباحثون في علوم الطبيعة حق التصرف في العينات التي تجرى عليها الدراسة، ولو أدى ذلك إلى تلفها أو فقدان الكثير من مكوناتها، إذا كان ذلك لمصلحة البحث العلمي، بخلاف الوضع لدى من عيناتهم من البشر، ولذلك كانت هذه الحقوق والكرامة الإنسانية أحد معوقات القياس في علم الاجتماع.

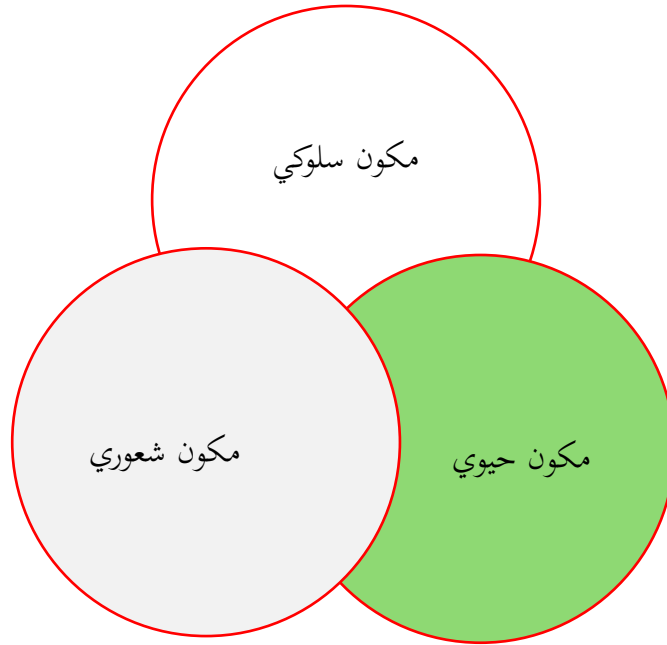
4- علاقة الباحث بالمبحوث:

البحوث الإنسانية يقوم بها إنسان، ذلك مما يسمح بتدخل العوامل الشخصية كثيراً في نواحي القياس والوصف بدرجة قد تكون كبيرة أو صغيرة حسب الطرق التي يستخدمها الباحث (القصاص، 2007).
فبينما تتميز الظاهرة الطبيعية بغياب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي عنها، فهي بلا شخصية ولا ثقافة ولا تراث، في المقابل نجد أن هذه المكونات الشخصية والثقافية والتراثية أساسية في بناء بنية الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، أضف إلى ذلك تعدد هذه الثقافات، وتعدد الشخصيات الإنسانية، هذا مع حضور الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة في الظاهرة الإنسانية (بن صغير، 2013).

وكلما اقترب الباحث من القضية أو المشكلة المراد دراستها أو العينة التي تخضع للدراسة زادت فرصة الوقوع في التحيز؛ حيث إن عيشه القضية، أو انتماءه إلى نفس الفئة الخاضعة للدراسة قد يحمله على شيء من التحيز أو يبعده قليلاً أو كثيراً عن الموضوعية في أي من مراحل إعداد الدراسة، سواء في كتابة خطة البحث أو اختيار العينة أو إعداد المقياس أو اختيار أساليب التحليل أو طريقته في معالجة المتغيرات، أو الانتقاء من بين ما وصل إليه من مؤشرات إحصائية والتغافل عن بعضها، ثم صياغة نتائج البحث بعد ذلك. فعلى سبيل المثال يذكر جلول (2017) من بين المشكلات الأخلاقية لبعض الباحثين في العلوم

الاجتماعية: سوء استخدام الأساليب الإحصائية وذلك حين يعتمد الباحث إلى اختيار الأساليب الإحصائية التي بإمكانها أن تعطي دلالة إيجابية لنتائجه.

كما تتدخل الانتماءات العرقية والقومية والدينية والسياسية أحيانا في كثير من مراحل البحث الاجتماعي بخلاف الحال في العلوم الطبيعية التي يكون موضوع الدراسة فيها غالبا أشياء منفصلة عن الإنسان، فالظواهر الاجتماعية أكثر حساسية من الطبيعة، لأن الإنسان يكون هو الدارس والمدرس في الوقت نفسه، وبما أن الإنسان مخلوق غرضي يعمل على الوصول إلى أهداف معينة، ويملك المقدرة على الاختيار؛ مما يساعده على أن يعدل من سلوكه، فإن مادة العلوم الاجتماعية والإنسانية تتأثر كثيرا بإرادة الإنسان وقراراته (بن صغير، 2013، ص. 11). ولذا كان من الصعب دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيدا عن الأهواء والعواطف والانتماءات المختلفة بشكل تام، فأصبحت نتائج القياس لتلك الظواهر موضع شك لدى الكثير من الباحثين، نظرا لاحتمال تأثرها بإرادة الباحث وميوله قليلا أو كثيرا. كما في الشكل الآتي:



شكل رقم (1) التداخل بين مكونات الشخصية الإنسانية

ما جعل القياس لدى علماء الاجتماع لهذه الظواهر المعقدة والمتشابكة أمرا غير يسير.

5- عدم دقة المقاييس الاجتماعية:

القياس في علم الاجتماع يعتبر حديثا نسبيا، مقارنة بالقياس في علوم الطبيعة، وقد ذكر الكثيرون من أصحاب الاتجاه الكيفي في العلوم الاجتماعية أن المقاييس الاجتماعية غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد

عليها، ويردّ على هذا الإشكال أصحاب الاتجاه الكمي بأن القياس في العلوم الطبيعية أخذ وقتاً من الزمان ليصل إلى ما وصل إليه من الدقة التي هو عليها الآن، وأن القياس في العلوم الاجتماعية أخذ في التطور والتقدم، ويمكن أن يصل إلى درجات عالية من الدقة بفضل تطور الأساليب الإحصائية وتقنية معالجتها. (حسن، 1988)

وفي الحقيقة إن المقاييس الاجتماعية حتى الآن لا تزال غير قادرة على التحديد الدقيق لمعالم الظاهرة الاجتماعية بما يمكن من التوصل إلى القوانين التي تحكم تلك الظواهر في تغييرها وتبدلها وتحولها من حال إلى حال لنستطيع التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه في ظروف معينة، وإن كانت قد أعطت مؤشرات علمية جيدة فيما يتعلق باختبار الفرضيات وقياس العلاقة بين المتغيرات المختلفة وتحديد قوة تلك العلاقات واتجاهها، على حين أنه في العلوم الطبيعية يستطيع الباحث أن يقيس الخاصية المراد قياسها متفقاً في ذلك مع غيره من الباحثين على الوحدات التي تمثل مقدار الخاصية في حدود كمية؛ إذ يتفق الباحثون على اعتبار الكيلو وحدة لقياس الوزن والمتر وحدة لقياس الطول، والأمبير وحدة لقياس شدة التيار الكهربائي، لكن في العلوم الاجتماعية ليس هناك اتفاق عام على الوحدة التي تمثل مقدار الخواص الاجتماعية التي تسم الفرد والجماعة، فقد لا يتفق باحثان على وحدة لقياس درجة التماسك في الجماعة، أو على وحدة لقياس التمييز العنصري في مجتمع ما، على سبيل المثال، فلا يوجد حتى الآن اتفاق على وحدة القياس بالنسبة لأي من الخواص الاجتماعية للأفراد والجماعات، كما يوجد ذلك الاتفاق بالنسبة للوحدات المستخدمة في قياس الخواص المادية للأشياء (العراي، 1995).

وفيما يتعلق بالقياس الاجتماعي لا يخلو أي مقياس مهما كانت دقته من خطأ، ونظرية القياس نفسها تقوم على مسلمة مؤداها أن جميع المقاييس بها قدر من الخطأ، وعلى ذلك فأية نتيجة نحصل عليها من المقياس يكون بها مكونان: (نتيجة قيمة القياس = القيمة الحقيقية + خطأ) (العمرى 2020، ص. 27)

ويمكن اعتبار هذا المعوق (عدم دقة المقاييس الاجتماعية) سبباً ونتيجة في نفس الوقت، فهو سبب لصعوبة القياس وهو نتيجة لعدم دقة المصطلحات والمفاهيم في علم الاجتماع، والذي هو أيضاً ناتج عما سبق ذكره في الفقرة السابقة من تعقد الظاهرة الاجتماعية وصعوبة إخضاعها للقياس العلمي الدقيق. ولقد أعاد بعض الباحثين في علم الاجتماع النظر فيما يحويه البناء التصوري لهذا العلم من مفهومات، وانتهى البعض إلى أن استخدام الرموز في علم الاجتماع بصورها القائمة يؤدي إلى ذاتية التعبير في لغة العلم، وقد أشار بعض الباحثين إلى عدم وجود اتفاق عام من جانب الباحثين في علم الاجتماع حول المفهومات العامة، وإلى شيوع استخدام هذه المفهومات بمعان متفاوتة، وإلى أن هذه المعاني متفاوتة لا

يقتصر إدراكها على تفاوت الاتجاهات الفكرية في العلم فحسب، بل إن أصحاب الاتجاه الواحد قد يستخدمون المفهوم نفسه بمعان مختلفة (العراي، 1995، ص. 127).

وقد أشار فالدينج إلى ما في النظريات الاجتماعية من قصور ومعوقات تجهض عمليات الضبط والقياس. (Fallding, 1968). وخلاصة القول في هذا أن الباحثين في علم الاجتماع حتى الآن ما يزالون يعانون من صعوبات عديدة في تصميم المقاييس الاجتماعية والتأكد من مصداقيتها وثباتها، كما يعانون من صعوبات في تطبيقها أيضاً، وذلك لأسباب تتعلق بكل ما سبق ذكره في الفقرات السابقة حول الطبيعة البشرية للإنسان وسلوكه، سواء كان باحثاً أو موضوعاً للبحث.

المبحث الرابع: السبل المقترحة للتعامل مع معوقات القياس في علم الاجتماع:

بناءً على ما سبق عرضه في المبحث الثالث من معوقات القياس في علم الاجتماع نحاول في هذه المبحث أن نطرح ما يمكن به مواجهة هذه المعوقات من أساليب وطرق تسهم في تذليل هذه الصعوبات وتقلل من آثار تلك المعوقات، مع التذكير بأن قضية التداخل والتشابك بين تلك المعوقات تعتبر حاضرة هنا أيضاً فيما يقترح من السبل لتذليلها، ولكن نحاول أن نتخذ أسلوباً منطقياً في عرضها، وذلك بعرض كل من هذه المعوقات مع ما يتعلق بها من إرشادات ونصائح قدمها العلماء والباحثون للتخفيف من آثارها، على النحو الآتي:

1- فيما يتعلق بالاختلاف بين البشر:

الاختلاف بين البشر بوصفه معوقاً للقياس يتعلق بشكل أساسي بالعينة الخاضعة للدراسة ومدى تمثيلها للمجتمع الذي أخذت منه، ولذلك فإذا نجح الباحث في الحصول على عينة ممثلة للمجتمع الذي يريد دراسته فقد نجح في تخطي هذا المعوق من معوقات القياس، وهذا الأمر ليس يسيراً على كل حال، بل يحتاج إلى جهد جهيد ودقة وصبر وعناية تامة بما أوصى به علماء المناهج والإحصاء في هذا الصدد مع التواضع في طلب الكمال أيضاً، فنحن نعترف بالفروق بين ظواهر الطبيعة وظواهر الاجتماع البشري، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، بمعنى أن يجتهد الباحث في الحصول على أعلى درجة ممكنة من الثقة. وقد ذكر العمري "أن من مصادر الأخطاء الأساسية في المقياس أو أداة البحث أخطاء العينة، والتحيز في العينة، وأنه لا بد أن يكون الهدف هو تقليل تأثير تلك الأخطاء والتحيزات في العينة". (العمري، 2020، ص. 94).

ولقد طور العلماء أساليب المعاينة الاحتمالية لتجنب الأخطار التي تترتب على اختيار عينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة وهذه الأخطار لا يمكن تجنبها تماماً، ولكن هذه الأساليب تمكننا على الأقل من تحديد نسبة الخطأ المحتمل، وتعرف العينة الاحتمالية بأنها العينة التي يتم سحبها بحيث يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع فرصة معلومة ومتكافئة في أن يكون جزءاً من العينة. (القصاص، 2007، ص. 81) وينبغي أن تتوفر في العينة الخاضعة للدراسة مجموعة من الشروط أهمها:

- 1- ألا تتسم العينة التي تم اختيارها بالتحيز أو المحاباة بمعنى أن تأخذها من بين مفردات المجتمع الأصلي عشوائياً.
- 2- أن تكون الظاهرة المراد عمل معاينة لها سائدة ومنتشرة في المجتمع الأصلي ولا تكون نادرة الحدوث.
- 3- يجب أن تكون العينة ممثلة لجميع فئات المجتمع الأصلي.

- 4- ضرورة افتراض تجانس مفردات المجتمع الأصلي وفي حالة تعذر ذلك يلجأ الباحث إلى تقسيمها إلى مجتمعات صغيرة متجانسة.
- 5- ضرورة إجراء حصر مسبق لجميع مفردات المجتمع الأصلي المراد بحثه مع تقسيم هذا المجتمع إلى وحدات معينة، كل منها داخل قوائم أو ما نسميه إحصائياً إطار.
- 6- يجب أن يتناسب اختيار حجم ونوع العينة مع الهدف الأساسي للباحث من العينات مع طبيعة المجتمع أو نوع المشكلة موضوع الدراسة. (القصاص، 2007، ص ص 88-89).
- ويوجد جدل كبير حول حجم العينة المطلوب لإجراء اختبارات إحصائية ذات دلالة إحصائية، حيث تبين "أن زيادة حجم العينة يؤدي إلى زيادة احتمالية الحصول على نتائج ذات دلالة إحصائية، أي عندما تكون العينة كبيرة يجعل أي اختبار دالاً إحصائياً حتى لو كان عملياً غير ذلك" (العمرى، 2020، ص ص 80-81). وعلى ذلك فإن الاختلاف بين البشر بوصفه معوقاً من معوقات القياس يمكن التخفيف من آثاره كثيراً باتباع الأساليب العلمية التي ذكرها العلماء لاختيار عينة ممثلة للمجتمع المراد دراسته سواء من حيث حجمها وكفايتها أو من حيث توزيعها داخل المجتمع على جميع الفئات المكونة له.
- 2- فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي:**

على الرغم من أن التغير في الظواهر الاجتماعية يعتبر معوقاً من معوقات القياس في علم الاجتماع فإنه من جهة أخرى يعتبر مجالاً خصباً من مجالات البحث في هذا العلم، فقد ازدهرت الدراسات التتبعية والمسوح الاجتماعية المتكررة لكثير من الظواهر الاجتماعية وأصبح القياس الكمي ولغة الأرقام من أنجح الوسائل لرصد حركة تلك الظواهر، فلا يكتفى بدراسة الظاهرة في فترة زمنية معينة، بل لا بد من إجراء البحوث والدراسات على فترات زمنية متعاقبة لتعرف أوجه الاختلاف وحجم التغير في جوانب الظاهرة موضوع الدراسة، كما هو الحال في دراسات الجريمة والانحراف ودراسات التنمية والسكان والهجرة على سبيل المثال، وعلى ذلك فإن أخذ الباحثين بأسلوب المنهج التبعي لدراسة الظاهرة الاجتماعية يقلل من أثر هذا المعوق لقياس تلك الظاهرة، بل يفتح مجالاً رحباً لتقديم الصورة الواضحة والرؤية العلمية للتعبير عن حركة التغير في المجتمعات البشرية، وذلك قد يسهم في الوصول للقوانين التي تحكم هذا التغير، مستقبلاً، إذا التزم الباحثون في هذه الدراسات التتبعية الأساليب العلمية وأصول البحث العلمي، وتحلوا بالموضوعية التامة في جميع مراحل الدراسة، وهذا ما يجعل البحث الكمي يتميز عن البحث الكيفي في توفير بيانات رقمية تساعد في المقارنة الزمنية بين الأحوال والصور التي تكون عليها الظاهرة الاجتماعية.

3- فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان:

إذا نظرنا إلى هذا المعوق من بين معوقات القياس الاجتماعي نجده أكثر ما يتعلق بقضية التجريب واستخدام المنهج التجريبي في دراسة الظاهرة الاجتماعية، وهذه القضية في أصلها تعتبر موضع جدل بين

العلماء والباحثين في علم الاجتماع منذ زمن طويل، فهناك من هو متحمس لاستخدام المنهج التجريبي وآخرون يرفضونه ويرون عدم إمكانية استخدامه بأي حال في ميدان علم الاجتماع.

ثم جاء من يتوسط بين الفريقين وهو من يرى (الانتقال من المنهج التجريبي إلى شبه التجريبي) وذلك بعد ما يسر الله تعالى للباحثين من تطور وسائل التحليل الإحصائي وتقنيات التعامل مع البيانات في الوقت الحاضر.

وقد نشأ المنهج شبه التجريبي بسبب عجز المنهج التجريبي تجاه الكثير من القضايا في البحوث الاجتماعية والإنسانية. فأصبح تطبيق المنهج شبه التجريبي حلاً لكثير من الأبحاث التي تظهر لديها صعوبات مختلفة، وتحديات كثيرة عند دراستها باستخدام المنهج التجريبي، وتكون هذه الصعوبات لأسباب متعددة، فبعضها يعود لأسباب دينية أو قانونية وبعضها لأسباب أخلاقية وغيرها؛ حيث يقوم المنهج شبه التجريبي بدراسة هذه الظواهر كما هي دون أن يكون للإنسان أي تدخل بها، ودون أن يسبب أي تغير على الظاهرة بعد دراستها

ويعرف المنهج شبه التجريبي بأنه المنهج الذي يقوم بشكل رئيس على دراسة الظواهر الإنسانية كما هي في الطبيعية دون أن يقوم الإنسان بالتدخل فيها، كما يعرف بأنه دراسة العلاقة بين متغيرين على ما هما عليه في الواقع، دون أن يقوم الباحث بالتحكم في تلك المتغيرات

(https://www.btsacademy.com/blog_det.php?page=1252&title)

وهكذا يكون استخدام هذا المنهج من أهم سبل التغلب على معوق الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، بوصفه أحد معوقات القياس في علم الاجتماع بالإضافة إلى وجوب التزام الباحثين بأصول البحث العلمي مع التقيد بالقوانين والتشريعات التي تنظم إجراء البحوث والدراسات على البشر، عالمياً ومحلياً، والتحلي بأخلاقيات البحث العلمي، وذلك لتقديم دراسات موضوعية تساهم في تقدم العلم والمجتمع الإنساني دون إلحاق أضرار بمن يكونون ضمن عينات الدراسة.

4- فيما يتعلق بعلاقة الباحث بالمبحوث:

الإشكال في هذا المعوق من معوقات القياس يبرز في قضية مهمة وأساس مهم من أسس البحث العلمي، وهي قضية الموضوعية وعدم التحيز، وهذا أمر _ كما سبق ذكره _ لا يعاني منه الباحثون في علوم الطبيعة، ولكنه حاضر وبقوة في الأبحاث الاجتماعية. ولكن يمكن التخفيف من آثاره باتباع مجموعة من الإرشادات، أهمها ما يأتي:

- على الباحث أن يجاهد نفسه على الالتزام بالموضوعية بقدر الإمكان، وأن يعلم أن ما يقدمه من نتائج من خلال دراسته هو إسهام في تراكم المعرفة العلمية وأنه بهذا يخدم التخصص الذي ينتمي إليه. وعليه

- أن يترفع عن الأهواء والميول الشخصية التي تتسبب في رداءة ما بذله من جهد وما وصل إليه من نتائج تسيء إلى سمعته العلمية وإلى المؤسسة التي ينتمي إليها.
- من الأفضل أن تكون الدراسة في مجتمع لا ينتمي إليه الباحث أو ينغمس فيه، مثل: أن يدرس عضو هيئة التدريس رضا أعضاء هيئة التدريس عن الجامعة، أو أن يبحث المتقاعد عن مشكلات المتقاعدين، أو أن تكتب المرأة عن حقوق المرأة، أو يكتب المهاجر عن معاناة المهاجرين. وهكذا.
- التشجيع على القيام بالأبحاث المشتركة وأن يعتمد الباحثون إلى عمل الدراسات المشتركة التي يشارك فيها عدد من الباحثين ينتمون إلى بيئات أو أطراف مختلفة. وهذا من شأنه تقليل فرصة ظهور التحيز فيما تقدمه هذه الأبحاث من نتائج.
- العمل بقدر الإمكان على تحكيم الأبحاث والدراسات من قبل علماء لا يشاركون الباحث نفس الانتماء والتوجه أيا كان، فإن هذا أدعى لخفض درجة التحيز في تلك الأبحاث.

5- فيما يتعلق بتعدد الظاهرة الاجتماعية:

إن التعدد والتشابك في عناصر ومكونات ومسببات الظاهرة الاجتماعية بوصفه معوقا لقياس هذه الظاهرة لا سبيل للتغلب عليه باتباع طريقة واحدة أو منهج معين، بل لا بد من تنوع أساليب ومناهج البحث وكذا وسائل جمع البيانات، وهذا هو بالفعل ما كان سببا في ظهور الكثير من المناهج وأدوات البحث في العلوم الإنسانية عموما وفي علم الاجتماع على وجه الخصوص؛ حيث واجه الباحثون صعوبة في تحليل الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها بصورة علمية دقيقة.

فإذا سلمنا بحقيقة أن مكونات الظاهرة الاجتماعية متداخلة ومعقدة بشكل كبير، فلا بد من التنوع في أساليب وطرق النظر إليها من الداخل ومن الخارج، وهذا ما وفرت كتب المناهج اليوم من شرح كل طريقة وأداة للبحث الاجتماعي ونقدت هذه الطرق والأدوات موضحة مزايا كل منها وعيوبها، فعلى سبيل المثال: توفر المقابلة بيانات لا يمكن الحصول عليها بالاستبانة والعكس صحيح، كما نستطيع من خلال تحليل المضمون أن نحصل على ما عجزنا عن الحصول عليه من بيانات بأي منهما، وكلما زاوج الباحث بين منهجين أو أكثر في دراسته، وجمع بياناته بأكثر من أداة، كان أقدر على فهم وتحليل وتفسير الظاهرة التي أراد دراستها، بخلاف من اقتصر على منهج واحد وأداة واحدة في دراسته؛ حيث تنعكس عيوب هذا المنهج وتلك الأداة على جودة ودقة ما توصل إليه من نتائج.

فخلاصة القول أن سبيل التغلب على تعدد الظاهرة الاجتماعية، هو التنوع في المناهج المستخدمة في دراستها وتعدد الأدوات المستخدمة في الحصول على بياناتها.

6- فيما يتعلق بعدم دقة المقاييس الاجتماعية:

عدم دقة المقاييس الاجتماعية - كما أشرنا سابقاً - متعلق أساساً بقضية المفاهيم في علم الاجتماع، والتي هي أيضاً ناتجة عن طبيعة الظاهرة الاجتماعية من جهة وعن علاقة الباحث بالمبحوث وما يتبعها من فرصة وجود التحيز من جهة أخرى، وقد تحدثنا عن قضية التحيز والموضوعية في الفقرة الرابعة، وهنا نقف مع قضية المفاهيم وأهميتها تحديدها بوصفها أهم السبل التي تساعد في دقة المقاييس الاجتماعية، وصدق نتائجها؛ حيث إن التعامل مع المتغيرات في ميدان القياس يجب أن يسبقه تحديد دقيق لما يراد قياسه، وذلك أن قياس العلاقة بين المتغيرات جزء أساسي في البحث العلمي؛ حيث يمثل ذلك حلقة اتصال بين المستوى التصوري الخاص بصوغ المفاهيم والفروض والنظريات، والمستوى الواقعي الخاص بالملاحظات الفعلية للواقع (العراي، 1990، ص. 140). وقد أشار أوبنهايم Oppenheim إلى ضرورة إبراز التعبيرات أو المؤشرات الجوهرية الدالة على الشيء المراد قياسه، أو بعبارة أخرى ضرورة التعمق في الظاهرة وإبراز خصائصها الأساسية وصوغها في متغيرات محددة بدقة وقابلة للقياس والملاحظة العملية (Oppenheim 1968 PP. 112-113)

ولذا وجب على الباحثين العناية بالتحديد الدقيق للمفاهيم الخاصة بكل المتغيرات التي يشملها القياس في دراساتهم، وذلك من خلال تقديم التعريف الإجرائي لكل مصطلح يدخل في عملية القياس، حيث إن التعريف الإجرائي هو الذي يعطي المفهوم معنى محسوساً محدداً والذي يزودنا بالمعايير والخطوات اللازمة لقياس ذلك المفهوم ومن خلال التعريف الإجرائي يتمكن الباحث من الحصول على الحقائق المؤكدة حول المتغيرات والمصطلحات الرئيسية لموضوع دراسته، وبه تتم عملية تحويل المفهوم أو المتغير إلى متغير إجرائي قابل للقياس. فإن "المفاهيم الإجرائية تشير ببساطة إلى التعريف الدقيق للمفهوم من خلال تحديد كيفية قياسه أو معالجته في إطار دراسة علمية معينة. وبها يتحول المفهوم النظري المجرد إلى مؤشرات ملموسة ومحددة في الواقع الاجتماعي" (العمرى، 2020، ص 9-10).

كما ينبغي العمل على اتباع الخطوات العلمية في إعداد المقاييس وإخضاعه للاختبارات اللازمة، للتأكد من صدق ذلك المقياس وثباته،¹ ومع تطور التقنيات الحديثة فإن من المهم للباحث إتقان هذه التقنيات. (إبراهيم، 2021) وذلك لتوظيفها في عملية القياس وإعداد المقاييس والتأكد من صدقها وثباتها وملاءمتها للظواهر التي يريد الباحث إخضاعها للقياس في دراسته، كما ينبغي العناية بالتحكيم الجاد لجميع مراحل البحث، وليس للمقياس أو أداة جمع البيانات فقط، وذلك لتقليل أثر التحيز وتجنب الكثير مما أشير إليه من معوقات القياس في علم الاجتماع.

¹ وهذه الاختبارات مبسطة في كتب الإحصاء بما يبغي عن تفصيلها هنا.

الخلاصة:

الجدل حول إمكانية القياس للظواهر الاجتماعية لم ينته ولا يتوقع أن ينتهي قريباً، ولكن الاتجاه إلى الاقتناع بأهمية إخضاع تلك الظواهر للقياس العلمي يتنامى ويزداد يوماً بعد يوم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ازدياد المؤلفات والأبحاث والمقالات العلمية التي تغطي كثيراً من جوانب وقضايا كثيرة تتعلق بإعداد المقاييس الاجتماعية والتعامل مع تقنياتها، كما يلحظ هذا أيضاً في كثرة وغلبة الدراسات الكمية في ميدان علم الاجتماع والتي تعتمد إلى تصميم المقاييس واستخدامها في البحوث والدراسات الميدانية، ومنها رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات العالمية، وكذا الأبحاث التي تجريها المؤسسات الحكومية والأهلية للتخطيط لمشروعاتها الاجتماعية والرعاية والتنمية.

وقد جاءت هذه الدراسة بوصفها أحد الجهود التي تعالج بعض قضايا القياس وخصوصاً في ميدان علم الاجتماع؛ حيث تم التعريف بأهم معوقات القياس للظاهرة الاجتماعية التي هي موضوع علم الاجتماع. وكانت هذه المعوقات تتمثل في:

- 1- الاختلاف بين البشر وتأثيره على عينة البحث.
 - 2- التغير الاجتماعي وتأثيره على ثبات النتائج وإمكانية التنبؤ بمستقبل الظاهرة.
 - 3- الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وعلاقتها بإجراء التجارب على البشر.
 - 4- علاقة الباحث بالمبحوث وتأثير ذلك في صعوبة تحقق الموضوعية في القياس.
 - 5- تعقد الظاهرة الاجتماعية وارتباطها بمكونات الشخصية الإنسانية وعلاقة ذلك بصعوبة فصل عناصر الظاهرة الاجتماعية وتحليلها.
 - 6- عدم دقة المقاييس الاجتماعية، وهو ناتج عن عدم دقة المفاهيم والمصطلحات في علم الاجتماع، وأثر ذلك على جودة قياس المتغيرات في البحث الاجتماعي.
- وقد لاحظ الباحث الكثير من التداخل بين هذه المعوقات حيث ارتبط بعضها ببعض وكان بعضها سبباً أو نتيجة للبعض الآخر، وذلك لأسباب تتعلق بالطبيعة البشرية للإنسان وسلوكه، سواء كان باحثاً أو موضوعاً للبحث.

وتم التطرق لأهم ما يمكن به مواجهة هذه المعوقات من سبل وأساليب ومنهجيات علمية قدمها العلماء والباحثون، وقد كانت قضية التداخل والتشابك بين تلك المعوقات حاضرة أيضاً، فيما تم اقتراحه من السبل لتذليلها، ولكن حاول الباحث أن يتخذ أسلوباً منطقياً في عرضها، وذلك بعرض كل من هذه المعوقات مع ما يتعلق به من منهجيات وطرق وإجراءات علمية قدمها العلماء والباحثون للتخفيف من آثاره، تسهيلاً على القارئ والباحث، وخاصة طلاب الدراسات العليا، ليطمئئن الربط بين المشكلة والحلول المقترحة لمواجهتها، وقد اشتملت هذه السبل المقترحة على إجراءات تتعلق بمنهج الدراسة وأدواتها وعينة

البحث وأخلاقيات البحث العلمي والتزام الموضوعية والحرص على الدقة في إعداد المقاييس وتحكيمها وتجربتها بما يقلل من الأخطاء المحتملة في مراحل البحث المختلفة، ابتداء من اختيار الموضوع أو قضية الدراسة ومرورا بتحديد المفاهيم ثم اختيار عينة الدراسة وإعداد أدوات القياس وتطبيقها، ومن ثم التزام الموضوعية في التعامل مع البيانات بعد جمعها وتحليلها واستخلاص النتائج والإفصاح عنها بطريقة علمية نزيهة.

التوصيات:

- بناء على ما تم معالجته في هذه الدراسة من قضايا تتعلق بالقياس للظاهرة الاجتماعية وما يعترضه من صعوبات ومعوقات، فإن الباحث يود الإشارة إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي يرى أنها قد تعين الباحثين في ميدان علم الاجتماع والعلوم المتصلة به أيضا، وهي:
- 1- الحرص الشديد والعناية التامة بتحديد المفاهيم لكل المتغيرات المراد قياسها بأن تعرف تعريفات إجرائية مُحسَّنة قابلة للقياس والمعالجة الرقمية، ولا يكتفى بما ينقل من المراجع والدراسات السابقة، فإن لكل بحث قضيته الخاصة، ولكل مقياس فكرته المحددة التي يريد بها الباحث.
- 2- العناية الفائقة باختيار العينة الممثلة للمجتمع أو الفئة الاجتماعية المراد دراستها تمثيلا صادقا، فإن كثيرا من الأخطاء التي تلاحظ على نتائج الكثير من الدراسات يكون سببها أخطاء في اختيار العينة، ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة.
- 3- العمل على تنويع مناهج البحث في الدراسة الواحدة، وكذا أدوات جمع البيانات، وألا يكتفي الباحث بمنهج واحد وأداة واحدة لجمع البيانات في دراسته؛ حيث إن جوانب النقص في منهج ما يتم تكميلها بمزايا منهج آخر، ومثل ذلك أدوات جمع البيانات (استبانة-مقابلة-تحليل مضمون) وهكذا.
- 4- تشجيع الباحثين على إجراء البحوث التتبعية للظواهر الاجتماعية؛ حيث من خلالها يمكن التغلب على إشكالية عدم الاستقرار في هيئة الظاهرة الاجتماعية وظروف حدوثها، وأيضا لتحقيق السبق والتفوق للدراسات الكمية في رصد حركة التغير الاجتماعي، واستنتاج القوانين التي تحكم هذا التغير.
- 5- الحرص على التزام الموضوعية والبعد عن التحيز، ولذا ننصح بإجراء البحوث والدراسات المشتركة التي يشارك فيها باحثون من أطياف مختلفة في المجتمع، كما نرى ألا يدرس الباحث ظاهرة هو جزء منها أو مشكلة هو يعاني منها، فيصعب عليه الفصل بين ذاته وموضوع بحثه.
- 6- الانتقال من المنهج التجريبي إلى المنهج شبه التجريبي، وعدم التعسف في مساواة الظاهرة الاجتماعية بالظاهرة الطبيعية، وهذا ما توصل إليه بعض الباحثين في علم الاجتماع، حيث لم يتنكروا للمنهج الكمي ولم يبالغوا في مساواة علمهم بعلم الطبيعة.

- 7- إعداد الباحثين ومساعدتي الباحثين وتدريبهم بقدر كاف للتعامل مع المقاييس الاجتماعية سواء في بنائها أو تطبيقها أو تحليل معطياتها.
- 8- ينبغي أن يكون لدى الباحثين وخاصة من ينفذون الدراسات الكمية إلمام بالتقنية الحديثة ومتابعة كل جديد في ميدان البحث العلمي وفي مجال القياس على وجه الخصوص.

المراجع العربية:

- أبو ساق، محمد بن حسين، وإبراهيم، عين حسن. (2023). أثر التغير الاجتماعي على بعض القيم الاجتماعية لدى الشباب السعودي. مجلة الخدمة الاجتماعية. 67(4). 64-85
- بدوي، أحمد زكي. (1978). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. إنجليزي فرنسي عربي (ط2). مكتبة لبنان بيروت.
- بن صغير، عبد المؤمن. (2013). الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (1). 25 - 40.
- جلول، أحمد. (2017). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة أم البواقي. (8). 152-167.
- دوركايم، إميل. (1988). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة محمود قاسم. دار المعرفة الجامعية.
- رمال، أشرف. (2022). التجارب الطبية على البشر والقانون - دراسة مقارنة. الجامعة اللبنانية.
- عبد الباسط، حسن. (1988). أصول البحث الاجتماعي. مكتبة وهبة.
- العراقي، حكمت. (1995). البحث الاجتماعي المنهج وتطبيقاته. دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- العمري، عبيد عبد الله. (2020). القياس الاجتماعي في الدراسات الاجتماعية. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- القاسم، ميادة. (2021). مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع (دراسة سوسيولوجية تحليلية). المجلة العربية للنشر العلمي. الأردن. (31). 530-554
- القصاص، مهدي محمد. (2007). مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي. كلية الآداب. جامعة المنصورة.
- محمد، الوفاي. (1989). مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية. مكتبة الأنجلو المصرية.

- مخلوف، إبراهيم عبد السلام. (2021). الصعوبات التي تواجه الباحثين في الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية. 5(1). 1150 – 1166.
- مسعود، أحمد طاهر. (2011). المدخل إلى علم الاجتماع العام. دار جليس.
- نقولا، تيماشيف. (1980). نظريات علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري. دار المعارف.
- النبال، مایسة أحمد وعبد الحمید، مدحت. (2010). أخلاقيات البحث العلمي. بيروت دار النهضة العربية.
- وافي، علي عبد الواحد. (1983). اللغة والمجتمع (ط4). عكاظ للنشر.
- Abū Sāq, M. ibn Ḥ & Ibrāhīm, A. Ḥ. (2023). Athar al-tagħayyur al-ijtimā'ī 'alā ba'd al-Qayyim al-ijtimā'iyah ladā al-Shabāb al-Sa'ūdī. *Majallat al-khidmah al-ijtimā'iyah* (In Arabic). 67 (4). 64-85.
- Badawī, A. Z. (1978). *Mojam muṣṭalahāt al-'Ulūm al-ijtimā'iyah. Injilīzī Faransī 'Arabī* (In Arabic) (2nd ed). Maktabat Lubnān Bayrūt.
- Ibn Ṣaghīr, A. (2013). Al-ṣu'ūbāt allatī 'atrad al-bāḥith al-'Ilmī fī majāl al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'iyah wa-ḥudūd al-mawḍū'iyah al-'Ilmīyah. *Majallat jāl al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'iyah* (In Arabic), (1). 25 – 40.
- Jallūl. A. (2017). Akhlāqīyāt al-Baḥth al-'Ilmī fī al-'Ulūm al-ijtimā'iyah. *Majallat al-'Ulūm al-Insānīyah. Jāmi'at Umm al-Bawāqī* (In Arabic). (8). 152-167.
- Dwrkāym, I. (1988). *Qawā'id al-manhaj fī 'ilm al-ijtimā'* (In Arabic). Translation: Maḥmūd Qāsim. Dār al-Ma'rifah al-Jāmi'iyah.
- Rimāl, A. (2022). *Al-tajārib al-ṭibbīyah 'alā al-bashar wa-al-qānūn-dirāsah muqāranah* (In Arabic). Al-Jāmi'ah al-Lubnānīyah.
- Abd al-Bāsīt, Ḥ. (1988). *Uṣūl al-Baḥth al-ijtimā'ī* (In Arabic). Maktabat Wahbah.
- Al-'Urābī, Ḥ. (1995). Al-Baḥth al-ijtimā'ī al-manhaj wa-taṭbīqātuhu (In Arabic). Dār al-Khurayjī lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
- Al-'Umarī, U. A. (2020). *Al-qiyās al-ijtimā'ī fī al-Dirāsāt al-ijtimā'iyah. Markaz al-Abḥāth al-wā'idah fī al-Buḥūth al-ijtimā'iyah wa-dirāsāt al-mar'ah* (In Arabic). Jāmi'at al-Amīrah Nūrah bint 'Abd al-Raḥmān.
- Al-Qāsim, M. (2021). Manāḥij al-Baḥth al-ijtimā'ī wa-taṭbīqātuhā fī 'ilm al-ijtimā' (dirāsah sūsiyūlūjīyah taḥlīlīyah). *al-Majallah al-'Arabīyah lil-Nashr al-'Ilmī* (In Arabic). Jordon. (31). 530-554.
- Al-Qaṣṣāṣ, M. M. (2007). *Mbādy al-Iḥṣā'* wa-al-qiyās al-ijtimā'ī. *Kullīyat al-Ādāb* (In Arabic). Jāmi'at al-Manṣūrah.
- Muḥammad, A. (1989). *Manāḥij al-Baḥth fī al-Dirāsāt al-ijtimā'iyah wa-al-i'lāmīyah* (In Arabic). Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah.
- Makhluḥ, I. A. (2021). Al-ṣu'ūbāt allatī tuwājihu al-bāḥithīn fī al-iltizām b'khlāqīyāt al-Baḥth al-'Ilmī fī al-'Ulūm al-ijtimā'iyah wa-al-insānīyah. *Majallat Qabas lil-Dirāsāt al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'iyah* (In Arabic). 5(1). 1150 – 1166.
- Mas'ūd, A. Ṭ. (2011). *Al-Madkhal ilā 'ilm al-ijtimā' al-'āmm* (In Arabic). Dār Jalīs.
- Niqūlā, T. (1980). *Nazarīyāt 'ilm al-ijtimā'* (In Arabic). Translation: Muḥammad al-Jawharī. Dār al-Ma'ārif.
- Al-Nayyāl, M. A. & Abd al-Ḥamīd, M. (2010). *Akhlāqīyāt al-Baḥth al-'Ilmī* (In Arabic). Beirut. Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah.

- Wāfī, A. A. (1983). Al-lughah wa-al-mujtama (In Arabic) (4th ed). Ukāz lil-Nashr.

المراجع الأجنبية:

- Bohrnstedt, Gorge W. (1983). "Measurement" H. Rossi, James D. Wright, and Andy B. Anderso Handbook of Survey Research. New York, NY: Press.
 - Borgatta, Edgar F., and Gorge W. Bohrnstedt. (1981 of measurement: once over again." In Gorge W. BC and Edgar F. Borgatta (eds.), Social Measurement: Issues. Beverly Hill, CA Sage Publications
 - Durkheim, Emile (1983). Pragmatism and Sociology. CUP Archive.
 - Harold Fallding, The Sociology Task: A concise introduction to the key issues in Sociological Theory and Method, Prentice-Hall; First Edition, 1968.
 - Oppenheim A; Questionnaire Design and Attitude Measurement, Heinemann. London, 1968
- https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=1252&title